سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر

خلال الفترة 1930-1954

الدكتور: بلقاسم ميسوم، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

تعتبر المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من المحاور التي تقل فيها الدراسات، هذه الأخيرة التي تميل في عمومها إلى التاريخ السياسي والعسكري، والواقع أن الشعب الجزائري ضُرب في شخصيته الاقتصادية لتفقيره وإذلاله ولتفكيك البنية الاجتماعية المتراصة، وذلك بسن قوانين تُدمر كل ما يربط الجزائري بأخيه الجزائري حيث استهدفت ملكية الأرض، ولم تتوان فرنسا في ضرب الثقافة الجزائرية بتأميم مصادر التعليم وهي الأوقاف في مرحلة أولى.

résumé:

Les sujets économiques, sociaux et culturels qui concernent l'histoire de l'Algérie pendant l'ère coloniale, sont considérés comme les axes les moins étudiés par les chercheurs qui focalisent leurs travaux sur l'histoire politique et militaire. Cependant, le peuple algérien a été touché par le colonisateur français dans sa personnalité économique, afin de l'appauvrir, de l'humilier et démanteler son infrastructure sociale, et cela par la mise en place d'un dispositif législatif qui vise démolir tout ce qui attache l'algérien à son frère algérien.

La France n'a pas hésité à attaquer la culture algérienne par la confiscation, dans un premier temps, des waqfs, qui sont considérés, dans cette époque, la source de l'éducation et de l'enseignement des algériens.

مقدمة:

تعتبر الفترة الواقعة بين سنتي 1930 و1954 من أهم فترات تاريخ الجزائر المعاصر، فالتاريخ الأول يعبّر عن مرور قرن من تواجد المستعمر، أما الثاني فيعبر عن بداية نهاية ذلك التواجد،وما بينهما فترة نشاط سياسي وطني من جهة، ومن جهة أخرى استمرار سياسة فرنسا؛ بتجاهل أي تطور أو اعتراف بالأمة الجزائرية، وفي هذا المقال سنتطرق إلى أوضاع الجزائريين اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ولذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تفقير وتدمير وتجهيل المجتمع الجزائري خلال فترة 1930 – 1954؟

1. الظروف الاقتصادية:

لمعرفة الحياة الاقتصادية للمجتمع الجزائري خلال مرحلة الدراسة، يجدر بنا الانطلاق من الإحصاءات التي تعطي حقيقة الوضع بعيدا عن كل الأدبيات التي لا توفي بالغرض، ومن خلال تلك الإحصائيات يمكن القول أن الجزائر من الناحية الاقتصادية كانت تعيش في حالة توتر[1]، وهو ما يؤكده البحث في مختلف الجوانب .

أ.الزراعة

أعلن قادة الاحتلال منذ سقوط الجزائر بأن نزع ملكيات الأهالي هو الشرط الأول الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين [2]، ولتطبيق ذلك قام الأوربيون بالاستيلاء على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، وتركت الفلوات والأراضي الجذباء للأهالي، وفي المقابل كانت نسبة 72% من الجزائريين يعيشون على الفلاحة مقابل 16 % من الأوربيين، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتار لكل أوربي، و14 هكتارا فقط للجزائري [3]. ولقد زادت حدة الاستيطان على حساب الأراضي الزراعية، ففي سنة 1929 وضعت

الإدارة يدها على 318770 هكتار، وفي 1934 تمّ بناء 972 قرية استيطانية، ونصّب فيها 150500 مستدمر ساعدهم على استثمار 1650000 هكتار [4].

في 1931بدأت الجزائر تتأثر بما نتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، ورغم كساد السلع إلا أن السلطات الفرنسية سمحت للمعمرين بتسويق فائض إنتاجهم من القمح والخمر في الأسواق الفرنسية .أما باقي المنتجات (التبغ والقطن والحمضيات والزيت)فقد تأثرت بالانهيار العام.واضطرت عدة صناعات موجهة للتصدير للعمل بوتيرة بطيئة على غرار معاصر الزيتون ومصانع التبغ أو الدباغة، ومغاسل الصوف)ومنها من أغلق أبوابه ، وخلال موسم 1933/ 1934 كان الإنتاج جيدا، ولكن تأثير أزمة الإنتاج كان أكبر ،فالجزائر بحاجة إلى السوق الفرنسية لتسويق قمحها في الاقتصاد المغلق(فرنسا – شمال إفريقيا)التي تشكل بفضل الحواجز الجمركية ،فالمطاحن الجزائرية لم تستهلك إلا 800,000 قنطارا من القمح اللين، في حين تم إنتاج 2,700,000 قنطار، فكان التصدير بالنسبة للجزائر يبدو ضرورة حيوية.

ومن جهة أخرى فإن الفلاحة الجزائرية اعتمدت كثيرا على القرض، والأعباء الرهنية، التي كانت ترمي كثيرا بثقلها على الملكيات الريفية، وفي 1934 أثّر فائض القمح بكميات معتبرة على الأسواق وتسبب في انخفاض سعره.

لقد جمع المضاربون إنتاج الفلاحين بأثمان بخسة، وعانى المسلمون من الأزمة أكثر من الأوربيين.وفي 1935 كانت الصعوبات أكثر، و زاد في تأزمها قلة رؤوس الأموال والتضييقات المصرفية المرتفعة للخصم، وإنتاج لا يزال فائضا.[5]

وبعيدا عن الأزمة الاقتصادية فقد كان الأوربيون في سنة 1954 يملكون 22037 ضيعة مساحتها 2,726,000 هكتار ومنتوجها يمثل 66 % من جملة الإنتاج الفلاحي. وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليارا من الفرنكات .وقد عملت الفلاحة الأوربية من أجل السوق (3 إلى 4 % فقط للاستهلاك الذاتي).أما الجزائريون فكانوا يستغلون 630,732 ضيعة،20,000 منها تستغل حسب

الأساليب الرأسمالية و70 % منها لا تفي بحاجة مستغليها .أما كمية الحبوب المرصودة فقد انخفضت من 05 قناطير سنة 1871 إلى 2,5 سنة 1940.وفي سنة 1954 كان دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17,691 فرنكا مقابل أكثر من 800,000 فرنكا للمعمر.[6]

وإذا كان الأوربيون قد اغتصبوا أراضي الأهالي المنتجة للحبوب، فإنهم لم يحافظوا على نفس الزراعة وقاموا بتحويل الأراضي الخصبة إلى زراعة كروم الخمر، وتوسعت هذه الزراعة التي دخلت إلى الجزائر سنة 1875 خاصة وأنها تدر الكثير، فالهكتار الواحد يجلب ربحا لا يقل عن 90.000 فرنك قديم، ويصل مردوده إلى 140,000 هكتولتر سنويا، في حين أن نفس الهكتار من الحبوب لن يجلب أكثر من 12.000 فرنك قديم من الأرباح[7]، ووصلت الأراضي المزروعة كروما سنة 1957إلى ما مقداره ألف هكتار[8]، وذلك ما أدى بالجزائر المستقلة إلى استيراد الحبوب بعدما كانت قبل 1830 مصدرة لها.

لقد كان الأوربيون هم وحدهم من يتمتع بالقروض ويحتكرون التجهيزات وذلك بفضل سيطرتهم على الميزانية التي لم يكن ينال منها البورجوازيون الجزائريون إلا الفتات.أما الفلاحون فكان دورهم يقتصر على دفع الضرائب؛ ففي أكتوبر 1952 لم تتحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر- مثلا - إلا على 2,5 مليون فرنكا، بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون تقدر ب 16 مليونا من الفرنكات ففي هذه الحالة كيف يتم توزيع هذا المبلغ ؟ لقد وزعت قروض تتراوح ما بين 10 آلاف و15 ألف فرنكا[9] .

-أثر الحرب العالمية الثانية على الزراعة:

كان لظروف الحرب العالمية الثانية نتائج كارثية،إضافة إلى مرض التيفوس، وأصبحت المواد الغذائية مقدّرة ومقنّنة بدقة، وما هو متوفر من إنتاج أرسل إلى الحرب، فأفرغت مخازن البلاد، وانتشرت السوق السوداء[10]، وبتجنيد

الفلاحين حرمت عدة عائلات من أفرادها، وفقدت الأرض الباقية للأهالي عمالها.

ورغم أن محاصيل سنة 1939 ممتازة(24 مليون قنطار) فإنها غير كافية في السنوات اللاحقة ويمكن القول أنها كانت كارثية في سنة 1945(5ملايين قنطار)إلى درجة أن الخبز صار مقنن التوزيع وبرزت المجاعة في بعض الدواوير .كما تم تقنين مواد أخرى كالسكر والزيت والقهوة.وقد تضررت الشرائح الفقيرة :الفلاحون والعمال والبطالون من غلاء المعيشة والسوق السوداء،وانجر عن نقص اليد العاملة توقف العديد من مشاريع تهيئة المساحات القابلة للري.كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات :نقص سكك المحاريث وكذلك قطع الغيار [11] .

خلال 1954 كان معدل مدخول الفلاح الجزائري لا يتجاوز 22.000 فرنك، بينما معدل مدخول الأوربي 870.000 فرنك، وذلك ما جعل الأغلبية الساحقة تعيش في الفقر والبطالة، وأدى هذا الوضع المتدهور بأهل الريف إلى مغادرة قراهم في حركة هجرة نحو المدن أو نحو فرنسا، وبلغ عدد المهاجرين اتجاه فرنسا قبيل سنة 1954، 600 ألف نسمة[12].

حقائق عن السياسة الاقتصادية بشهادة أهلها:

في أفريل 1954 وصل إلى الجزائر وفد فرنسي من باريس متكون من شخصيات هامة في السياسة والصحافة والعلم والدين، من أجل الإطلاع على حقيقة الحالة العامة في القطر الجزائري، وطاف هذا الوفد صحبة ممثلي الهيئات السياسية والنقابية حتى اتصل بسائر جهات الوطن، واطلع على مختلف المآسي والمظالم المزعجة واستمع إلى ما أدلى به سائر الذين اصطلوا بالنار الاستعمارية المبيدة.

وبعد عودة هذا الوفد الفرنسي إلى بلاده عقد ندوة صحفية جمعت ممثلي الأحزاب التقدمية والهيئات العامة والصحف الديمقراطية الحرة، ومما قاله الوزير السيد ميتران:

"في الميدان الاقتصادي رأينا ما سمي بالاستعمار الكبير، رأينا كيف أن نحو العشرة من عظماء المستعمرين يملكون أغلب الأراض الفلاحية، بينما العشرة من ملايين الجزائريين يتأملون ،ويكادون يموتون جوعا، رأينا من يملك 16 ألفا من الهيكتارات ورأينا شركة تملك 85 ألف هيكتار، بينما رأينا الأرض الفلاحية الضئيلة في بلاد القبائل الكبرى إذا قسّمناها على سكان هذه الأرض نال كل واحد منهم سبعة أمتار فقط لاتزيد و لاتنقص، ثم رأينا حالة العملة المؤلمة في الميدان الفلاحي وكيف يتناول العمال 300 فرنكا لليوم الواحد، فهالنا الأمر حتى إذا سألناهم كيف يستطيعون العيش بذلك المقدار الزهيد ولهم عائلات كثيرة الأفراد؟ أعلمونا والأسى يملأ قلوبهم:إن ذلك المقدار إنما هو نظري بحت، وإنما هم يأخذون في الحقيقة أقل من ذلك كثيرا،ومن تكلم أو طلب بحق طرد من العمل"[13].

وإذا كانت الجزائر في العهد الروماني تسمى مطمورة روما لكثرة إنتاجها للقمح خصوصا، فقد رأت اللجنة مصيبة أخرى وهي إمعان رجال الاستعمار في غراسة الخمر، و بينما يزداد عدد السكان عاما فعاما يزداد نقص الأرض الفلاحية التي تبذر قمحا لتغذية الساكنين فالمستعمرون يعملون لجيوبهم وما عليهم إن مات الناس جميعا[14].

وما يقال عن الزراعة بالنسبة لفترة الدراسة، فإنها تميزت بالركود منذ أزمة 1929 حتى إلى غاية الاستقلال، حيث لم يجر أي تطور يذكر[15].

لقد أدى نزع الأراضي من أهلها إلى وجود أغلبية السكان في فقر مدقع، ومستوى معيشي وضيع، نتج عنه تفشي الأمراض والمجاعات، وفي المقابل نجد أقلية تتنعم من خيرات البلاد وتعبث كما تشاء. هذا عن الزراعة، فماذا عن الوضعية الصناعية ؟.

ب.الصناعة :

لم تشهد الجزائر تطورا في هذا الميدان، لأن الاستعمار حارب تصنيع البلاد بكل قوة، حتى تبقى مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، بدون قيود ولا حدود[16] فقد كانت الصناعة ناقصة في 1939(70.000 عامل بما في ذلك عمال المناجم)،وتم التخلي عن مشاريع بناء معامل،كما أن الحرب العالمية الثانية قد ضاعفت خطورة الوضعية الاقتصادية للجزائريين في الأرياف والمدن. وتبرز سياسة الاحتلال المناهضة لتطوير الصناعة في الجزائر من خلال ما وضّحه مدير الشؤون الاقتصادية سنة 1944 فقال :"ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر، فإن ذلك من شأنه أن يضعفنا، ويجعلنا في موقف عدائي بالنسبة للزراعة الفرنسية "[17]، لذلك عمد الاستعمار إلى الابتعاد عن أي صناعة في الجزائر، خوفا من مزاحمة مصانع فرنسا، فالتصنيع يُغير حتما سوق اليد العاملة الجزائرية، بإغراء العمال الجزائريين على العمل الصناعي المرتفع الأجر، ويزهدهم في العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل الأجور المنخفضة، وهذا ليس من مصلحة الإدارة.

لم تقم في الجزائر في عهد الاحتلال صناعة ذات أهمية، أما ما وجد فيتمثل في بعض معامل الزيت، والصابون، والتبغ، والصناعات التقليدية النسيجية، وصناعة الخمور. ووجد فرق هائل بين ما يملكه الجزائريون وما لدى الفرنسيين من وسائل متطورة، ففي سنة 1951 كانت الأغلبية الساحقة من المزارعين الجزائريين يستعملون المحاريث الخشبية، بينما يستخدم الأوربيون أحدث الآلات [18] مما أدى حتما إلى فوارق في المحاصيل، وفي المقابل فإنه لغاية 1954 كان ثلاثة أرباع (¾) الجزائريين يعيشون من الزراعة،وربع(¼) الجزائريين الذين لا يعيشون من مهنة الزراعة هم بلا عمل [19]، فكيف للوسائل التقليدية تغطية الاحتياجات ؟

من الأمثلة الحقيقية الموضحة لسياسة محاربة تصنيع الجزائر، أن بلغت الأموال المستثمرة في الجزائر سنة 1940، ما قيمته 149 مليار فرنك، كان نصيب الصناعة منها مليارا واحدا و14 مليون فرنك[20]، وهو مبلغ ضئيل جدا.

ولعل فرنسا تجد عذرا لفقر البلاد من المعادن، ولكن أعماق الأرض تحتوي معادن هامة كالفحم والزنك والرصاص،... ولكنها كانت حريصة على أن لا تكون الجزائر بلدا صناعيا[21].

كما كان الأوربيون يسيطرون على المؤسسات التي تقدم دعما للصناعات الخفيفة، ففي سنة 1954 نجد 92 % من القروض ذهبت إلى 65000 مؤسسة صناعية أوربية، حيث تلقت 375 مليار فرنك قديم، بينما تلقت 100.000 مؤسسة جزائرية 33 مليار فرنك قديم[22].

وإن كانت نسبة سكان المدن من المسلمين قليلة،إلا أن هؤلاء الأخيرين لا ينالون حقهم ،ويكادون يتساوون في البؤس والشقاء مع عَمَلة الأرض، إن العامل المسلم في الصناعة ينال 80 فرنكا لساعة من العمل، وهو لا يكاد يعمل أكثر من عشرة أيام في الشهر، والكثير منهم ينتقل لأجل هذا العمل مسافة أربعين كيلومترا أو أكثر من ذلك، لكن الأرباح التي تنالها الشركات والمؤسسات الصناعية تزداد ارتفاعا على مقدار ما تزداد هذه الأجور الهزيلة نزولا، ومن الفرنسيين من يذكر أنه شاهد بعض الشركات تستخدم للصناعة عمالا في أعمال مرهقة ثم هي ترسمهم في دفاترها كعملة فلاحين لكي تدفع لهم أقل ما يمكن من الأجور فإذا ما نظرنا إلى شركة "الونزة"نرى أنها سجلت خلال إحدى السنوات أرباحا بلغت خمسة مليارات فرنك،بينما هي لا تستخدم إلا 2500 عامل تعطيهم أجورا تافهة وغير ذلك من المظالم[23].

ج-التجارة :

لم تكتف الإدارة بسلب الأراضي، بل قامت باحتكار التجارة، وذلك بتصرفها المطلق في نتاج القطر الجزائري، بحيث كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الأجانب، خاصة وأنهم سيطروا على المدن. ورغم تصرفهم الكلي إلا أن الميزان التجاري الجزائري شهد عجزا جرّاء الصفقات الخاسرة، ففي عام 1954 بلغت الواردات 218 مليار فرنك، بينما الصادرات لم تتجاوز 140 مليار فرنك فقط، وهذا العجز في الميزان التجاري، ناتج عن احتكار فرنسا لمنتجات الجزائر واحتكارها لهذه الأخيرة كسوق، ولا تجد ما يعوض النقص من سياحة أو وجود أفراد جزائريين يستغلون أموالهم في الخارج، وليس للأهالي سفن خاصة بهم، حتى أن مقدرتهم على الشراء والإنتاج ضعيفة [24].

كان القانون الفرنسي يفرض على الجزائر عدم مباشرتها أي عملية نقل بحري للأشخاص أو للبضاعة إلا على السفن الفرنسية، احتكارا لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، وعن هذه الأخيرة فإن فرنسا كانت تمثل الجزائر، فالمنتجات الجزائرية لا تنسب للجزائر بل لفرنسا، والرسوم الجمركية مرفوعة في حالة نقل السلع بين الجزائر وفرنسا ذهابا وإيابا، انطلاقا من أن الجزائر قطعة فرنسية، أما إذا دخلت البضائع الجزائرية إلى إنجلترا أو غيرها فتعتبر بضائع فرنسية [25].

لم تكن للأهالي مشاركة في حركتي التصدير والتوريد إلا بصفة تافهة، وهذا ما قضى على الشعب بالفقر المستمر والتهميش، وبالرغم من نشاط المراسي الجزائرية الهائل، فلم يكن لأبناء البلاد دور سوى من اشتغل منهم حمّالا.

لقد كانت هذه السياسة التجارية المتبعة ضربا للاقتصاد الجزائري، وقتلا لسمعة الجزائر في الخارج، بالرغم من أن البلاد الجزائرية كانت سبب وجود التجارة.

ومما تقدم يمكن القول أن الظروف الاقتصادية كانت في مجملها تحت المستوى المطلوب نظرا للسياسة الاستعمارية التي طبقت على هذا الميدان، وذلك عملا متناسقا لتحطيم الشخصية الجزائرية حتى في المجال الاقتصادي.

2.الظروف الاجتماعية:

بدخول الفرنسيين إلى الجزائر سنة 1830، انقسم المجتمع الجزائري إلى فئتين، الأولى وتتمثل في العناصر الأوربية، وبما أنهم القوة البشرية التي قطنت البلاد بعد سقوطها، كانوا متميزين بحماية الإدارة لهم، فاحتلوا المراكز الاجتماعية الممتازة، وتكوّن منهم الإقطاعيون بالريف لاستحواذهم على مساحات شاسعة، كما تكوّن الرأسماليون بالمدن، وتتميز هذه الفئة بالتعصب والكره للجزائريين، كون الأخيرين يشكلون خطرا على مستقبل تلك الفئة، وإذا كان المعمرون بل المستدمرون، من أمم أوربية مختلفة، ومتنافسين اقتصاديا، فإن لهم موقفا واحدا ضد الجزائريين يتمثل في العمل على حرمانهم من كل تطور اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي يؤدي بهم إلى الترقية [(26)]، حتى أن الطبقة العاملة الأوربية التي تتعرض مثل الجزائريين للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي من الإقطاعيين والرأسماليين الأوربيين السابق ذكرهم، إلا أنها (الطبقة العاملة الأوربية) تنظر للطبقة العاملة الجزائرية كمنافس خطير يهدد امتيازاتها من ناحية الأجور وفرص العمل، والضمانات الاجتماعية التي يتمتعون بها بحكم أنهم أوربيون، ولذلك انضمت إلى الجالية الإقطاعية والرأسمالية لمحاربة كل إصلاح يستهدف الارتفاع بمستوى الجزائر في ميدان ما.

وهذه التفرقة غير متناسبة مع نسبة فئتي السكان، ففي سنة 1956 بلغ عدد الجزائريين حوالي عشرة ملايين نسمة، بينما بلغ عدد الأوربيين ثمانمائة ألف نسمة فقط، ولكنهم متميزون.أما الفئة الثانية فهي تتكون من الجزائريين الذين يحتلون المركز الأدنى من السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة، باعتبارهم مغلوبين ومكروهين، ويخضعون لقوة عظمى، فكان

السكان الأصليون محرومين من كل شيء مما جعل مستوى معيشة الجزائريين أحط مستوى في العالم كما يذهب إليه أحد المعاصرين [27].

وحُرم الأهالي من مناصب الشغل، وإن حالف بعضهم الحظ في الحصول على ذلك، فالأجر جد منخفض وكان التزايد السريع في عدد العاطلين عن العمل بعد الحرب العالمية الثانية محور المشاكل، فمستوى الأجور في كل من حقلي الزراعة والصناعة منخفض، وفي المقابل كثرة عدد ساعات العمل، والأوضاع السيئة، ووجود العمل لجزء من السنة فقط [28].

لقد كان أغلب الجزائريين عمالا لا مُلاكا، وبأجرة منخفضة جدا، مما جعل القدرة الشرائية ضعيفة، ولا تكفي تلك الأجور إلا للعيش بدل الموت، إذ كان أجر اليوم 390 فرنكا، خاصة وأن المواد الغذائية غالية[29]، بينما الأجور في فرنسا تتراوح بين 890 و 1107 فرنكات، فإنه في سنة 1954 كان ما يقرب من مليون جزائري لا يبلغ دخلهم الفردي سوى (7/ 1) من معدل دخل الفرد المتوسط في فرنسا، وكان فرد واحد فقط من كل أربعمائة فرد جزائري يعيش في مستوى ودخل الفرد المتوسط في فرنسا[30].

لقد تفشى البؤس في المدن غداة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، ولم يعد الحرفيون[*] يجدون زبائن، فالإسكافيون والطرّازون ليس لهم ما يفعلونه، فكانوا يتسكعون في الشوارع مُقدّمين مشهدا حزينا للبطالة وعواقبها الوخيمة.[31] ويشير الأستاذ محفوظ قداش إلى أنه في قسنطينة كانت لجنة المساكين توزع 500 حصة من الخبز في اليوم ولم تكن تستطيع توفير الخبز للجميع، وفي تيارت تمت إغاثة أكثر من 450 عائلة خلال عام 1933 من قبل المكاتب الخيرية الإسلامية، ولكن عدد المستفيدين كان قليلا[32].

في ظل هذه الظروف انقسم المجتمع الجزائري بدوره إلى طبقتين اجتماعيتين، الأولى وهي الطبقة العاملة بالفلاحة في الريف وتمثل 91% من جملة سكانه، ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين.

والثانية هي الطبقة المتوسطة المتكونة من كبار التجار وصغارهم في المدن، ومن القلة المثقفة ذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاّك الأرض في الريف، وعدد هذه الطبقة ضئيل جدا فلا يتجاوز خلال خمسين ألف فرد[33] من مجموع عشرة ملايين نسمة.

أما الطبقة الرأسمالية والإقطاعية فلا وجود لها في المجتمع الجزائري، لأن أراضي الريف صودرت، وتمّ الاستحواذ على الملكية العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة والصناعة والمصارف المالية [34].

وفيما يخص الصحة فقد كانت الأمة مريضة، فإن كان معدل حياة الفرد الأوربي في الجزائر هو 72 عاما ونصف العام، فإن المعدل لا يتجاوز الخمسين سنة عند الجزائري، لكثرة الأمراض، فمرض السل ضارب أطنابه، وتجاوز حامليه 400.000 خلال سنة 1957، وبينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف لهذا المرض فلم تتوفر في الجزائر إلا 28 مستوصفا ولا يوجد بالقرى أي طبيب أو قابلة [35]. ومن خلال هذه المعطيات الواصفة لوضعية الأهالي فإن "الجزائر كان لها وجهان"[36] مختلفان أشد الاختلاف كما فرضه الاستعمار، أوربي يعيش في النعيم وجزائري توالت عليه المصائب، فكان لا بد مع مرور الوقت من حدوث الانفجار الذي لا مناص منه، أي الثورة .

ويدّعي بعض المحللين السياسيين(**) أن الانفجار الديمغرافي واستفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، خاصة في الربع الثاني من القرن العشرين، هما اللذان كانا في أساس اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954. ويذهب أحدهم وهو السيد فريديريكس الذي يعتبر واحداً من كبار العارفين بقضايا شمال إفريقيا إلى حد القول: "إن الوطنية هي بالنسبة للجماهير الجزائرية رد فعل شعب ينجب من الأطفال أكثر مما يستطيع بلده أن ينتج لهم من الغذاء. صحيح أن الجزائر عرفت في الفترة المذكورة، تطوراً ديمغرافياً خطيراً ومرت بأزمات اقتصادية تسببت في مجاعة السكان الجزائريين مرات عديدة، لكن ذلك كله

لا يشكل سوى عامل مساعد على توعية الجماهير الشعبية بالواقع الذي فرضه عليها الاستعمار. أما الوطنية كما نستخلصها من النصوص الأساسية وفي مقدمتها بيان أول نوفمبر سنة 1954 فهي النضال بجميع الوسائل وبلا هوادة من أجل هدم النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة بواسطة تحرير الأرض وتحرير الإنسان بأتم ما في كلمة تحرير من معنى.

3. واقع الثقافة:

بما أن الوضع الثقافي لأي مجتمع انعكاسا لواقعه السياسي، وبنائه الاقتصادي، وتركيبه الاجتماعي، فلا شك أن حالة الجزائريين الثقافية خلال مرحلة الدراسة كانت سيئة للغاية، نظرا للظروف العنيفة التي تعرض لها الشعب الجزائري عامة والمثقفون خاصة.

وقد وصف أحد المعاصرين حالة الثقافة بأنها عاشت بين الحياة والموت [37]، لأن الإدارة الاستعمارية عملت باستمرار للقضاء على تلك الثقافة عن طريق:

أ . تهديد اللغة العربية:

نظرا لكون اللغة العربية وعاء الثقافة فقد استُهدفت، لأن القضاء على هذه اللغة يعتبر دمارا للشخصية الجزائرية، ولذلك أُبعدت عن الإدارة وخلفتها الفرنسية، ولم يبق العمل بالعربية جاريا إلا بمحاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، وفي مناطق الجنوب، وأصبحت مع ثقافتها غريبتين وانفردت الفرنسية وثقافتها حتى خشي على اللهجة العامية [38] .

ولغاية 1930، كان قد تمّ القضاء على معظم مراكز الثقافة العربية من مدارس وجوامع وزوايا، فحوّل بعضها إلى معاهد ثقافية فرنسية، وبعضها سلّم للهيئات التبشيرية من أتباع لافيجري، وما عثر عليه في المكتبات من مخطوطات ووثائق وكتب تم نهبه.

ب.محاربة التعليم العربي:

حتى تُنفذ سياسة السيطرة والإحكام على الثقافة العربية، صدرت قرارات ضد التعليم، من ذلك ما صدر في 24 ديسمبر 1904 واستمر العمل به لغاية 1947، ويقضي بمنع كل جزائري من فتح مدرسة بدون رخصة. وهذه الأخيرة لا تقدم إلا لمن هم أهل لثقة فرنسا، وفي حالة تقديم الرخصة يشترط عدم تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، والحساب والعلوم والأدب العربي، ويكفي تحفيظ القرآن مع عدم شرح الآيات المحرضة على الجهاد، وأخيرا يمكن للإدارة سحب هذه الرخصة عند ارتكاب أدنى مخالفة [39]. إن هذا القرار يعبر عن غطرسة فرنسا بمشاريعها التجهيلية واللاإنسانية لجبر الأهالي على البقاء في الظلمات أو الهجرة أو الدخول في الثقافة الفرنسية.

ومن القرارات الأخرى القرار الذي صدر في 08 مارس 1938، من طرف وزير داخلية فرنسا شوطان "Chaudain"، فبموجبه تعتبر اللغة العربية أجنبية في عقر دارها[40]، ولا يجوز تعليمها إلا بترخيص، واعتبر تعليمها ونشرها محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية. وقد تصدى لذلك القرار كل من علماء الجمعية والعلماء الأحرار، وعبّرت هيئات وأحزاب عن استيائها[41]. ولتطبيق خطة القضاء على العربية تمّ القيام بفرنسة التعليم في جميع مراحله، في البرامج والكتب، والنظم ولغة التدريس، وفرنسة الإدارة كما سبق ذكره، ووسائل الإعلام لصبغ البلاد بصبغة فرنسية.

ولم يتم التوقف عن القرارات المضادة للغة العربية إلا في سنة 1947، حيث اعتبرت رسمية بجانب الفرنسية، ولم يبدأ إدخال العربية بصفة جدّية إلى المدارس إلا في عام 1957 بعد استفحال الثورة [42].

ج.حريف وتزييف و إهمال التاريخ الجزائري :

عملت الإدارة على تشويه تاريخ الجزائر، ومنع دراسته، وكان تاريخ الجزائر وجغرافيتها يدرّسان في اقل من شهر خلال الستة سنوات الأولى من التعليم، بينما تاريخ فرنسا وجغرافيتها يدرّسان طوال سنوات الدراسة، فيُلَقَن التلميذ عبارات مزيّفة، منها على سبيل المثال: "كانت بلادنا تسمى الغال La gaule" وأجدادنا يسمون الغاليين Les gaulois"[43]، وذلك تمهيدا لتقبل فكرة إدماج الجزائر في فرنسا.

وكان تاريخ فرنسا يدرّس بصفة مركزة ويشمل جميع العصور، وكان التركيز على العهدين الروماني والفرنسي في حين أغفل العهد الإسلامي، لترسيخ أسطورة رومانية المنطقة في الماضي وفرنسيتها في الحاضر والمستقبل، وحكم على العهد الإسلامي بأنه دخيل.

كما أن الاهتمام كان منصبا أيضا على جغرافية فرنسا، للتجهيل بجغرافية البلاد بشريا وطبيعيا واقتصاديا، واعتبار الجزائر جزءا من فرنسا[44]، وذلك لاستبدال الولاء الطبيعي بالولاء لفرنسا. ونظرا لهذه الافتراءات استدعى الأمر ظهور مؤرخين جزائريين أرّخوا للجزائر منذ أقدم عصورها، تكذيبا لما روّجته سياسة الاحتلال.

وبالرغم من أن البرامج كانت بهذا الشكل العنصري، إلا أن السواد الأعظم من الأطفال الجزائريين لم يكن لهم الحظ في التعليم، وكان التمييز واضحا بين أطفال فرنسا والجزائر، ويكفي إلقاء نظرة على التعليم الابتدائي خلال بعض السنوات لندرك حقيقة الوضع، والجدول التالي يوضح ذلك:

	أطفال في سن الدراسة	العدد الذي أتيحت له فرصة التعليم
1936	أكثر من مليون طفل	100.000
1944	1.250.000	11.000
1954	2.070.000	307.100

"حظ الجزائريين في التعليم الابتدائي"

من خلال هذا الجدول يتضح لنا الإجحاف الحاصل، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الأمية، ففي سنة

1948 كان 09 % فقط من الجزائريين و02 % من الجزائريات يعرفون القراءة والكتابة، ووصلت نسبة الأمية سنة 1954 إلى أكثر من تسعين في المائة [45]، وتجاوز عدد السكان الجزائريين ثمانية ملايين. وفيما يخص التعليم الجامعي فلم يزد عدد الجزائريين على خمسمائة إلى ستمائة طالب من مجموع السكان، وكان طالب أوربي لكل مائتين وسبعة وعشرين (227) شخصا، وطالب جزائري لكل 15324 شخصا، ومثل هذا الإجحاف واقع في جميع مستويات الحياة [46] .

وقد تمّ إنشاء معهد عال للزراعة ولكنه لا يضم أي جزائري، وأدى هذا التفاوت في التعليم إلى إغلاق الوظائف في وجه الجزائريين. ومما ذكره التقرير المذكور أعلاه أن أعضاء تلك اللجنة رأو رأي العين كيف أن مليونين من أبناء المسلمين لا يتلقون أي تعليم، فهم لا يشاركون في التعليم إلا على نسبة 10 بالمائة، وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو ثلاثمائة طالب، فالأبواب العلمية كلها موصدة في وجه المسلمين، وإذا كانت خير شهادة تلك التي أدلى بها العدو فقد

أكدوا بأنهم في فرنسا يجهلون العنصرية ولكن هذه الأخيرة في القطر الجزائري هي القانون الرسمي المعمول به [47].

لقد كانت هذه السياسة التعليمية تمهيدا للقضاء على الثقافة العربية الاسلامية، فكيف تعاملت الإدارة مع الدين الإسلامي؟

د.سياسة فرنسا تجاه الدين الإسلامي :

غداة الاحتلال أعلنت فرنسا محاربتها للإسلام وباشرت في نشر المسيحية، فاستولت على الأوقاف مورد المساجد والتعليم الديني، وفتحت أبواب البلاد للهيئات التبشيرية، وحوّلت عددا كبيرا من المؤسسات الدينية إلى كنائس، وقامت بتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في فرنسا سنة 1905 والمطبق في الجزائر بموجب مرسوم سنة 1907 على الدين اليهودي والمسيحي فقط[48]، ورفضت تطبيقه على الدين الإسلامي حتى يبقى تحت سيطرتها، ولم ينته هذا الوضع إلا بانتهاء الاحتلال.

ولتطبيق سياسة فرّق تسد تمّ فصل المناطق التي يقطنها الأمازيغ لتنصيرهم، وأصرت الإدارة على اعتبار الجزائريين مكونين من جماعتين مختلفتين أصلا وتاريخا وفكرا، الواحدة عربية والثانية بربرية [49].

وفيما يخص الصحافة التي تعمل على تثقيف الشعب وإنارة طريقه، فقد كانت في الجزائر صحافة تصدر باللسان الفرنسي تتمتع بكل حرية في إبداء رأيها، وفيها كانت بعض الصحف التي كانت تصدر باللسان العربي معرضة في كل حين للمصادرة والتعطيل لمجرد كلمة صريحة تقولها، من ذلك تعطيل جريدة الأمة [50] التي يصدرها الصحافي أبو اليقظان، نائب أمين مال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

من خلال ما تقدم ندرك جيدا أن الشعب الجزائري وُجه صوب الجهل والأمية، وكادت فرنسا أن تقضي على مقومات الأمة الجزائرية من تاريخ، ولغة

ودين، لولا أن قيّض الله لها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حملت رسالة عظيمة.

فما هو فضلها على التعليم؟ وإلى أي مدى تمكنت من الدفاع عن الشخصية الجزائرية والحفاظ عليها؟ وهل اقتصر دورها على هذا الميدان؟ أم لها دور سياسي وآخر اجتماعي؟.إن الجواب عن ذلك يستدعي عملا آخر ،ولكن يمكن أن نتلمس دورها من خلال ما قاله فقيه الحضارة مالك بن نبي في خضم حديثه عن تلك الجمعية:"لولا جمعية العلماء لما تكلم العربية بعد الاستقلال أحد".

الخاتمة:

من خلال ما تم التعرض له من عينات بالإحصاءات التي تعبر عن الحقيقة الساطعة والبعيدة عن كل الأدبيات فإننا نجد أن ما مارسته فرنسا في الجزائر من سياسات كان وفق رؤية تنظيرية استهدفت الإنسان الجزائري، فضربته في صميمه فما الاستيلاء على الأراضي إلا لغرض تهديم تلك اللُحمة التي عهدها أبناء الجزائر، فكانت الأرض تجمع ولكن فرنسا جعلتها تُفرق، وكانت الأرض رأسمال غنى الجزائري فجُرّد منها ليصبح خمّاسا في أرضه ،فقيرا بعدما كان مكتفيا، ولم تكتف فرنسا بالسطو على الاقتصاد الجزائري صناعة وتجارة، بل حاربت قيم ولغة وديانة الجزائريين ...

وانطلاقا من كل مما سبق فليس غريبا أن يفكر قادة الحركة الوطنية من الشباب المتحمس في الثورة لتُرمى إلى الشارع ويحتضنها شعبنا الذي سلب من كل شيء يملكه إلا إرادته في أخذ الحرية بيده.

❖ **هوامش البحث:**

(1) لقاء مع الشيخ أحمد شقار الثعالبي يوم 10 جوان 2001 .

(2) فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها.1 – ليل الاستعمار**، ت أبو بكر رحال، مطبعة فضالة –المحمدية– المغرب [د ت]ص74.

(3) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي بيروت،1997، ص37 .

(4) عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر [د ت]، ص39. و للمزيد عن الاستيطان ينظر محمد الطاهر عمودي،تنمية الاستيطان في الجزائر، في المصادر،ع 02، صيف 1420/ 1999.

(5) قداش محفوظ،**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، 2ج،ت أحمد بن البار،دار الأمة،الجزائر،2011، ج1، ص 361

(6) محمد حربي:**الثورة الجزائرية**، سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1994 ،ص 89.

(7) بوحوش(الهجرة إلى فرنسا، تاريخها...)في، الثقافة، صادرة عن وزارة الثقافة والاعلام س3،ع13، محرم، صفر1393/ فيفري، مارس1973،ص26 .

(8) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية [دت]، ص112.

(9) حربي، المصدر السابق،ص 90.

(10) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، 3ج، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ط1986،3 ،ج3، ص184 .

(11) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين 1830-1954**، ت، محمد المعراجي،Anep منشورات،2008، ص، 337.

(12) تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص32 .

(13) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي،**تاريخ الجزائر العام** ، 4ج، دار الثقافة بيروت،لبنان،1403هـ / 1983،ج 4 ، ص 376- 377.

(14) نفسه ،ص 378.

(15) عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830-1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر [دت]ص41.

(16) قداش ص 338.

(17) تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956** ،الشركة الوطنية للنشر التوزيع،الجزائر،1395هـ/ 1975م، ص87.

(18) آلان سافاري، **ثورة الجزائر**، ت ،نخلة طلاس، مطابع إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي 1381/ 1961، [دون بلد] ، ص14 .

(19) نفسه، ص11 .

(20) بوحوش، مرجع سبق كره، ص50.

(21) وطبان ، مرجع سبق كره ، ص119.

(22) بوحوش، **التاريخ**، مرجع سبق ذكره، ص373 .

(23) الجيلالي، ص 378.

(24) فيليب رفلة، **الجزائر**، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ط2، [د،ت]، ص114 .

(25) المرجع السابق.

(26) سافاري، مرجع سبق ذكره.

(27) مارسيل أجريتو، **الوطن الجزائري**، ت عبد الله نوار، سلسلة كتب سياسية رقم 114، القاهرة، 1959، ص66.

(28) جوان غيليسبي، **الجزائر الثائرة**، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961، ص50.

(29) المدني، المصدر السابق، ص،131.

(30) سافاري، المرجع السابق، ص24.

(*)- لمعرفة واقع الحرف خلال العهد العثماني يرجع إلى :

FÉRAUD (L. Charle) ,Les corporations de métiers à Constantine, avant la conquêtre française,in,revue afrricaine,volume 16,année 1872,pp 451- 454.

(31) قداش،الحركة،ص 362.

(32) قداش ،الحركة،ص 364

(33) ميثاق الجزائر، **جبهة التحرير الوطني**، 1964، ص38.

(34) تركي، مرجع سبق ذكره، ص91.

(35) المدني، مرجع سبق ذكره، ص135.

(36) باعزيز عمر(**الرقي الاجتماعي وحظنا منه**)في، البصائر، س2 من السلسلة 2،س3، ع68، 23 ربيع الثاني 1368/ 21 فيفري 1949،ص2.

(*)- هذا ما يذكره محمد العربي الزبيري،**تاريخ الجزائر المعاصر**، وممن ذكروا ذلك:

- نذكر على سبيل المثال

-Blanchard (I) Le problème Algèrien, paris 1955, p,54 et suivantes .

-Aron (raymond), La tragedie Algèrienne, paris plon, 1957, p. 40 et suivantes .

-philpe (Andrè), Le socialisme trahi, paris 1957, p 166 .

(37) مصطفى بن سعد الجيجلي(**قيمة الثقافة العربية بالجزائر**)في، البصائر، الجزائر، س4، ع149، الجمعة 29 ذي القعدة 1357هـ/ 20 جانفي 1939، ص02.

(38) أبو العباس أحمد الهاشمي (**بعد غربة اللغة العربية أصبحنا نخشى على اللغة الدارجة**)في، البصائر،س1، ع08، الجمعة 28 ذي الحجة 1354هـ، 21 فيفري 1936 ، ص01.

(39) محمد الحسن فضلاء، **المسيرة الرائدة للتعليم العربي بالجزائر**،4ج، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1999،1، ج1، القطاع القسنطيني، ص18 .

(40) المرجع السابق، ص19 .

(41) المرجع السابق.

(42) تركي، المرجع السابق، ص135 . وللمزيد ينظر كذلك:محمد جلال،**السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر الإصلاحات 1944-1956 الدوافع-الأهداف -النتائج**،في المصادر،حولية المؤرخ،ع 6،جويلية 2005،ص ص، 213-225.

(43)رفلة، المصدر السابق، ص،65. و لمعرفة موقف المدرسة التاريخية الفرنسية من بعض قضايا تاريخ الجزائر ينظر:

- Stéphane Gsell et autres, in ,**Histoire et Historiens de l'Algerie**, Paris, Felis Alcam 1930.

(44) رفلة، المرجع السابق.

(45) الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1994، ص12.

(46) غيليسبي ، مرجع سبق ذكره، ص60 . ولمعرفة المزيد عن سياسة فرنسا التعليمية ينظر:عبد القادر حلوش،**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**،دار الأمة،الجزائر،2010.

(47) الجيلالي، مرجع سبق ذكره ، ص 380.

(48) تركي، الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص،47.

(49) نيقولا زيادة، **إفريقيات**، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، يناير1991 ص299 .

(50) بدون إمضاء(**حظ الصحافة العربية في هذا الوطن**)في البصائر، الجزائر س3، ع118، ربيع الثاني1357/ 17جوان1938 ص6.